التداول باكثر من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً في تجارة الاغذية الدولية في العالم

اعداد رولى راشد

يشير مصطلح سلامة الغذاء إلى عملية التنظيم العلمي التي تصف سبل التعامل مع تصنيع، وتخزين الغذاء، من خلال طرق تقي من الإصابة بالأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية foodborne illness. ويشمل هذا عدداً من الطرق التقليدية الواجب إتباعها لتجنّب التعرّض لأي مخاطر صحية حادة محتملة. ومن المعلوم انه للغذاء القدرة على نقل العديد من الأمراض من شخصٍ إلى آخر، بالإضافة إلى أنه يلعب دور الوسيط في نمو البكتيريا المسببة للتسمم الغذائي. وتتضمن المناقشات والمناظرات القائمة حول سلامة الغذاء الوراثية تلك القضايا القائمة كتأثير الأغذية المعدلة جينياً (وراثياً) على صحة الأجيال القادمة بالإضافة إلى قضية التلوث الجيني الوراثي للبيئة، والتي لها القدرة على تدمير التنوع البيولوجي الحي، مما يسفر عن وجود العديد من المعايير المعقدة لتجهيز الطعام في الدول المتقدمة، في حين تتمثل القضية الرئيسية في الدول النامية بمدى توافر وإتاحة المياه السليمة الآمنة، والتي غالباً ما تمثل قضية حيوية هناك.

الامراض المنقولة بواسطة الغذاء

تشكل الأمراض المنقولة بالطعام نسبة كبيرة من حالات المرض العام ومن حالات الدخول الى العيادات والمستشفيات، وخصوصاً في الأجواء الحارة. **وهنا يقول الطب: "ليس كل طعامٍ شهي المنظر بصحي ومضمون السلامة"**. والسبب يعود إلى أن عوامل المرض الكامنة في الطعام لا تُرى بالعين المجردة كالجراثيم والفيروسات والطفيليات الصغيرة بأنواعها المختلفة. وتماماً كما تسفر عنه الملوثات الكيميائية كبقايا المبيدات وافرازات العوامل المرضة، أو الباثوجين، والتي تلوّث الطعام وتسبّب المرض، الذي ربما كان خطراً بل ومهدداً للحياة، ولا سيما عند الأفراد الضعفاء كالأطفال والمسنين وضعيفي المناعة، حيث من الممكن أن يؤدي المرض الناجم عن تلوث الطعام لتعريض الجنين، على وجه الخصوص، للخطر أيضاً.

ورغم أن نظام الغذاء الأميريكي يُعَدْ من أفضل الأنظمة الغذائية على مستوى العالم أجمع، إلا أنه بنظر بعض المراقبين يفتقر إلى «الأدوات التنظيمية، والموارد اللازمة لمواجهة الأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية» مما دعا برلمان الإتحاد الأوروبي (EU) إلى صياغة تشريع على شكل توجيهات ولوائح. يُعَد معظمها ضرورياً وإلزامياً للدول الأعضاء والتي، نتيجةً لذلك، يجب عليها الاتحاد مع التشريعات القوية للدول الفردية. وقد تم إعلام برلمان الإتحاد الأوروبي حول قضايا ومسائل سلامة الغذاء تلك بواسطة **الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية European Food Safety Authority**.

هذا بالإضافة إلى أن الدول الأعضاء بشكل افرادي قد يكون لها تشريعاتها وضوابطها الخاصة بكل منها والمتعلقة بسلامة الغذاء، شرط ألا تمنع التجارة مع الدول الأخرى.كما انه يمكن لتلك الدول أن تختلف اختلافاً كبيراً في بنيتها الداخلية ونهجها المرتبطين بعملية الضبط التنظيمي لسلامة الغذاء.

التنظيم على المستوى الفيدرالي

نشرت الإدارة الأمريكية للطعام والدواء: U.S. Food and Drug Administration قانون الغذاء، وهو عبارة عن مجموعةٍ نموذجيةٍ من الإرشادات والإجراءات التي تُساعد السلطات القضائية لرقابة الأغذية من خلال توفير قاعدةٍ فنيةٍ ومشروعة علمياً لتنظيم جهات صناعة وبيع الخدمات الغذائية، والتي منها المطاعم، محلات البقالة ومقدمي الخدمات الغذائية ومنهم دور العجزة nursing homes. وهنا نلاحظ أن كل الوكالات والهيئات التنظيمية على المستوى الحكومي في الولايات المتحدة الأميريكية تستخدم قانون الغذاء الصادر من قبل الإدارة الأميريكية للطعام والدواء، بهدف تطوير وتحديث قواعد سلامة الغذاء في ولاياتهم القضائية المطابقة لسياسة تنظيم الغذاء القومية.

وبناءً على تقارير منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض واتقائها، **يسجل في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو ٧٦ مليون حالة مرضية منقولة من الأغذية، مما يؤدي إلى حجز نحو ٣٢٥,٠٠٠ حالة مرضية في المستشفيات ووقوع نحو ٥٠٠٠ حالة وفاة.**

الدستور الغذائي

وفي اطار الاهتمام اللافت بموضوع الغذاء الذي يأخذ منحاً جيداً على صعيد النوعية، والصناعة، والتوزيع، والحفظ والكمية نشرت كلٌ من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة كتاب الدستور الغذائي: Codex Alimentarius والذي يمثل مجموعة المبادئ الإرشادية لسلامة الغذاء.

يتعلق الدستور الغذائي بتوافر الأغذية الآمنة والجيدة للجميع وفي كل مكان.

إن التجارة الدولية في الأغذية توجد منذ آلاف السنين لكن الأغذية، حتى وقت ليس ببعيد، كانت تُنتج وتباع وتُستهلك بشكل أساسي على نطاق محلي. وقد شهد القرن الأخير تنامياً هائلاً في حجم الأغذية المتبادلة على المستوى الدولي وأضحت كميات ونوعيات مختلفة من الأغذية تنتقل اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مختلف أنحاء المعمورة.

وتسهم المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الدولية المتعلقة بالأغذية والصادرة عن الدستور الغذائي في كفالة سلامة هذه التجارة الدولية بالأغذية ونوعيتها ونزاهتها. ويمكن للمستهلكين أن يثقوا بسلامة ونوعية المنتجات الغذائية التي يشترونها، كما يمكن للمستوردين أن يطمئنوا إلى أن الأغذية التي طلبوها ستأتي موافقة للمواصفات التي حددوها.

وغالبا ما تضع دواعي القلق العام إزاء قضايا سلامة الأغذية الدستور الغذائي في صميم النقاشات العالمية. لذا تتناول اجتماعات هيئة الدستور الغذائي مواضيع من قبيل التكنولوجيا الحيوية والمبيدات والمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات. وتقوم مواصفات الدستور الغذائي على أفضل العلوم المتوفرة، وتحظى بمساندة هيئات دولية مستقلة لتقييم المخاطر، أو مشاورات مخصصة تنظمها كل من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية.

وفي حين تبقى مواصفات الدستور الغذائي توصيات يطبقها الأعضاء طواعية، وهي تشكّل في العديد من الحالات أساساً للتشريعات الوطنية.

وتبيّن الإشارة إلى مواصفات الدستور الغذائي بشأن سلامة الأغذية في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية الخاص بمنظمة التجارة العالمية، إلى أن لهذا الدستور آثار بعيدة المدى في تسوية النزاعات التجارية. وقد يكون أعضاء منظمة التجارة العالمية الراغبين في اعتماد تدابير بشأن سلامة الأغذية أكثر صرامة من تلك التي يضعها الدستور الغذائي، ملزمين بتبرير هذه التدابير بشكل علمي.

ويغطي أعضاء الدستور الغذائي ٩٩ في المائة من سكان العالم. ويزداد بشكل مطرد عدد البلدان النامية التي تؤدي دوراً نشطاً في عمل هيئة الدستور الغذائي، ويساندها في ذلك العديد من الحالات حساب أمانة الدستور الغذائي الذي يسعى إلى تمويل وتدريب المشاركين من هذه البلدان، لإتاحة المجال أمام مشاركتهم الفعالة. وتساعد العضوية النشطة في الدستور الغذائي البلدان على التنافس في أسواق عالمية معقدة، وعلى تحسين سلامة الأغذية المتوافرة لسكانها. وفي الوقت

عينه، يمكن للمصدرين معرفة ما يطلبه المستوردون. ويبقى المستوردون في منأى عن عمليات النقل التي هي دون المعايير اللازمة.

ويمكن للمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية الحصول على صفة مراقب معتمد في هيئة الدستور الغذائي لكي توفر معلومات وإرشادات ومساعدة متخصصة للهيئة.

وقد تحوّل نظام هيئة الدستور الغذائي، منذ انطلاقه عام ١٩٦٣، ليصبح أداة مفتوحة وشفافة وشاملة تتيح رفع التحديات المستجدة. فتجارة الأغذية الدولية قطاع يصل التداول فيه إلى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. ويتم في إطاره إنتاج مليارات الأطنان من الأغذية وتسويقها ونقلها.

وتكتسي حماية صحة المستهلكين وضمان نزاهة ممارسات تجارة الأغذية أهمية بالغة وإن جميع المعلومات المتعلقة بهيئة الدستور الغذائي مجانية ومتاحة للجمهور.

«سلامة الغذاء» هو ملف العدد ٢٩ من «الصحة والانسان» الذي حاولنا فتحه وقلب صفحاته بما تيّسر لنا من معلومات، سعينا وراءها لدى الوزارات المعنية من صحة، وزراعة، وصناعة، واقتصاد الى جانب ما زودنا به اهل الاختصاص والخبراء في القانون والطب والاقتصاد دون ان ننسى في اي لحظة بانه في المقابل هناك جوع في العالم، وهناك ضحايا له في كل يوم، رغم كل ما يصرف ببذخ فاحش في بعض الدول على الغذاء. ولابد هنا من التوقف عند ما يذكره برنامج الاغذية العالمي بانه يموت اكثر من ٢٥ الف شخص بسبب الجوع والامراض المرتبطة به يومياً في جميع انحاء العالم، ومنهم طفل كل ٥ ثوان. كما يكشف تقرير صادر عن الامم المتحدة ان واحداً من كل ٩ اشخاص في العالم اي ما يعادل ٨،٥ ملايين يموتون من الجوع. والى جانب هذه الحقائق المخذية في القرن الواحد والعشرين، نأمل ان يجد القارئ ما يفيده في ما سيطالعه على ان تتم متابعة هذا الموضوع في اعداد اخرى وحسب ما تقتضي الظروف.